



خلال اجتماع مساء أمس

رئيس الوزراء: سأتابع بشكل دوري مستهدفات الطروحات الحكومية في البورصة

طرح أكبر عدد ممكن من الشركات خلال العام الجاري

التفنيذ لصندوق مصر السيادي، موقف تهيئة عدد من الشركات التابعة لجهاز مشروعات الخدمة الوطنية للقوات المسلحة، تمهيدا لترحها على المستثمرين المحليين والأجانب، حيث سيتم طرح هذه الشركات وفق شروط وضوابط تضمن تحقيق أعلى العوائد للدولة المصرية.

حضر الاجتماع: المهندس طارق الملا، وزير البترول والثروة المعدنية، والدكتورة هالة السعيد، وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية، والدكتور محمد معيط، وزير المالية، وهشام توفيق، وزير قطاع الأعمال العام، ونيفين جامع، وزيرة التجارة والصناعة، وأحمد كجوك، نائب وزير المالية للسياسات المالية، وشيرين الشرفاوي، مساعد أول وزير المالية للشؤون الاقتصادية، وأيمن سليمان، الرئيس التنفيذي لصندوق مصر السيادي، وأشرف قطب، وكيل وزارة البترول للشؤون المالية.

طرح شركات جهاز مشروعات الخدمة الوطنية بشروط وضوابط تضمن تحقيق أعلى العوائد

كبيرة من المستثمرين على غرار نجاح طرح الأولي الخاص بشركة (إي فاينانس). واستعرض الاجتماع الإجراءات الخاصة، ونسب الطرح المتوقعة للشركات المخطط طرحها في البورصة المصرية قبل منتصف العام الجاري، والتي تعمل في عدد من القطاعات المختلفة.

من جانبه، عرض أيمن سليمان، الرئيس



الدكتور مصطفى مديبولي رئيس مجلس الوزراء

استعراض إجراءات ونسب الطرح المتوقعة قبل منتصف العام

إدراكاً منه بأهمية زيادة طروحات الشركات العامة من أجل تعزيز دور سوق الأوراق المالية، وتنمية وتطوير وإنعاش حركة تدفق رؤوس الأموال والتداول بالبورصة المصرية، ورفع رأس المال السوقي لتكون أكثر جذباً للمستثمرين.

وأضاف أن الشركات التي سيتم طرحها في البورصة هي شركات واعدة ستجذب شريحة

حابي

في مؤشر جديد على الالتزام بمواعيد برنامج الطروحات الحكومية.. أعلن الدكتور مصطفى مديبولي، رئيس مجلس الوزراء، أنه سيتابع بشكل دوري مستهدفات طرح الشركات المملوكة للدولة في البورصة. وتابع مديبولي خلال اجتماع عقده مساء أمس، موقف برنامج طرح عدد من الشركات خلال العام الجاري 2022.

وقال مديبولي، في مستهل الاجتماع: "نستهدف طرح أكبر عدد ممكن من الشركات خلال العام الجاري، في ضوء خطتنا للعمل على جذب مزيد من الاستثمارات الأجنبية، وتعزيز ثقة المستثمرين الأجانب في المناخ الاستثماري".

وأكد رئيس الوزراء أنه سيتابع بشكل دوري خلال الفترة المقبلة، تحقيق المستهدفات الخاصة بالطروحات الحكومية في البورصة؛



خلال الأشهر الستة الأولى من العام المالي

الإيرادات العامة ترتفع 10.3% والضريبية 15.7% والمصرفية 15.4%

وزير المالية: توقعات بتخطي معدل نمو الاقتصاد المصري كل التقديرات المعلنة

وتحويلها إلى طاقة كهربائية، إضافة إلى مشروعات تتضمن محطات تحلية وصرف صحي ومستشفيات.

وقال أحمد كجوك، نائب الوزير للسياسات المالية والتطوير المؤسسي، إن الوزارة تعمل على استكمال إجراءات إصلاح المالية العامة وتحقيق الانضباط المالي ووضع العجز الكلي والدين العام في مسار نزولي مستدام من خلال تنفيذ إصلاحات على جانب الإنفاق العام تهدف إلى تحسين نظم إدارة المالية العامة وإعادة ترتيب أولويات الإنفاق العام.

وقالت سارة عيد، رئيس وحدة الشفافية والمشاركة المجتمعية بوزارة المالية، إن الإصدار الرابع للتقرير نصف السنوي يعكس الإيمان بأهمية الإفصاح والشفافية، باعتبارهما من القيم الاستراتيجية لوزارة المالية، ويأتي ضمن أهم التقارير الدورية حول دورة إعداد الموازنة، وهي: «البيان المالي التهديدي ما قبل الموازنة، وموازنة المواطن، وتقارير متابعة الأداء الشهري»، بالتنسيق مع كل القطاعات المعنية بالوزارة وبعض الجهات الحكومية.

للدولة.

ولفت إلى خفض العجز الكلي للموازنة بنسبة 50% خلال السنوات الخمس الماضية، ومستهدف الوصول إلى 6.7% في يونيو المقبل، مقابل 7.4% في يونيو الماضي، وأقل من 6% العام المالي المقبل.

وأوضح معيط، أنه تمت إطالة عمر الدين من أقل من 1.3 عام في يونيو 2013 إلى 3.3 عام في يونيو 2021، ومستهدف 3.7% في يونيو المقبل، ومستهدف أيضاً خفض معدل الدين للنتائج المحلي في يونيو 2022 إلى أقل من 90%، وأقل من 85% خلال السنوات الثلاث المقبلة نزولاً من 108% في يونيو 2017.

وأكد الوزير، أن الدولة تولي اهتماماً خاصاً بتعزيز مشاركة القطاع الخاص في المشروعات التنموية، حيث من المستهدف إنشاء وتشغيل 1000 مدرسة متميزة للغات بنظام «المشاركة مع القطاع الخاص» بحلول 2030، إلى جانب عدد من المشروعات الأخرى كالموانئ البحرية والجافة ومشروعات لتدوير المخلفات

مليار جنيه بمعدل نمو سنوي 12%، بخلاف المشروع القومي لتنمية الريف المصري «حياة كريمة» والمتوقع 200 مليار جنيه هذا العام، وتم سداد 90 مليار جنيه لصندوق التامينات والمعاشات؛ ليصل إجمالي ما تم سداه في 30 شهراً 420.5 مليار جنيه، ويصل 510.5 مليارات جنيه في يونيو المقبل، وذلك منذ توقيع اتفاق فض الشائكات، مع وزارة التضامن الاجتماعي، لسداد مستحقات صناديق التامينات المتراكمة عبر نصف قرن.

أضاف الوزير، أن النصف الأول من العام المالي الحالي شهد ارتفاع الإيرادات العامة للدولة بنسبة 10.3%، وزيادة الإيرادات الضريبية بنسبة نمو سنوي 15.7% مقارنة بنفس الفترة من العام المالي الماضي؛ بما يعكس التحسن الملحوظ في النشاط الاقتصادي وحركة البيع والشراء، وما أثمرت عنه مشروعات تطوير وميكنة المنظومة الضريبية، من دمج للاقتصاد غير الرسمي في الاقتصاد الرسمي، ورفع كفاءة التحصيل الضريبي، واستيلاء مستحقات الخزنة العامة

رفع صندوق النقد الدولي تقديراته أيضاً إلى 5.6% بدلاً من 5.2% خلال عام 2022، وهناك توقعات بتخطي معدل النمو الاقتصادي كل هذه التقديرات المعلنة ليسجل 5.7%؛ بما يعكس صلابة الاقتصاد المصري وتماسكه وقدرته على التعافي من تداعيات جائحة كورونا، واحتواء الصدمات الخارجية.

أضاف معيط، أنه خلال الفترة من يوليو إلى ديسمبر الماضيين تم تحقيق فائض أولي 3.2 مليارات جنيه ونستهدف 1.2% من الناتج المحلي الإجمالي بنهاية العام المالي الحالي. وزادت المصروفات بنسبة 15.4% لتوفير التمويل الكافي لتنفيذ الاستثمارات الحكومية، وتلبية جميع احتياجات قطاعات الصحة والتعليم وكل أجهزة الموازنة.

وأوضح أن الإنفاق على قطاع الصحة ارتفع بنسبة 30.4% مقارنة بالفترة ذاتها من العام المالي الماضي، والتعليم بنسبة 21.1%، والحماية الاجتماعية بنسبة 20.6%.

وأشار إلى أن إجمالي حجم الاستثمارات الممولة من الخزنة العامة للدولة بلغ نحو 82

حابي

أصدرت وزارة المالية، التقرير «نصف السنوي عن الأداء الاقتصادي والمالي» للعام المالي 2021/2022، خلال الأشهر الستة الماضية.

وأكد الدكتور محمد معيط وزير المالية، أن مؤشرات الأداء المالي والاقتصادي خلال النصف الأول من العام المالي الحالي 2021/2022، جاءت مطمئنة، على نحو يشير إلى أن الاقتصاد المصري ما زال قادراً على التعامل مع التحديات الداخلية والخارجية، وتسجيل معدلات إيجابية تفوق المستهدفات، وتقديرات مؤسسات التمويل والتصنيف الدولية خلال العام المالي الحالي.

وأشار إلى أن المشروعات التنموية أسهمت في تحريك عجلة الاقتصاد القومي، وتنوع هيكل النمو، موضحاً أن البنك الدولي رفع تقديراته لنمو الاقتصاد المصري بنسبة 1% لتصل إلى 5.5% خلال عام 2022، كما



الدكتور محمد معيط وزير المالية



لمدة عام

استمرار رسم الصادر على عدد من الخامات التعدينية

1200 جنيه لكل و مجروش التالك و 400 جنيه لبلوكات الرخام والجرايت و 150 جنيهاً للكوارتز و 150 جنيهاً للرمال



نيفين جامع وزيرة التجارة والصناعة

العالمية والمحلية لها. وأشار مساعد الوزير للشؤون الاقتصادية إلى أن رسم الصادر المفروض حالياً على تلك الخامات المعدنية ساهم في الإبقاء على صادراتها في المعدل الطبيعي، لافتاً إلى أن الزيادة التي طرأت على صادرات الرمال خلال العام الماضي بنسبة 47% استوجبت زيادة رسم الصادر المقرر عليها إلى 150 جنيهاً للطن بدلاً من 100 جنيهاً للطن سابقاً.

الأولية وعدم تصديرها في صورتها الخام بما يسهم في تشجيع الصناعة المحلية من خلال توفير مستلزمات الإنتاج محلياً والحفاظ على المخزون المحلي من خامات والمناجم والمحاجر.

ولفت إلى أنه تتم سنوياً دراسة مدى إمكانية استمرار العمل برسم الصادر المقرر على تلك الخامات أو تعديله في ضوء العديد من المؤشرات تتضمن تطور الكميات المصدرة من تلك الخامات وكذا الأسعار

150 جنيهاً للطن، ومجروش ومسحوق خام الفلspar بقيمة 75 جنيهاً للطن، وبلوكات الرخام الخام أو المشذب تشديداً أولياً بواقع 400 جنيه للطن، وبلوكات الجرايت الخام أو المشذب تشديداً أولياً بواقع 400 جنيه للطن، والرمال بواقع 150 جنيهاً للطن.

وقال إبراهيم السجيني مساعد الوزير للشؤون الاقتصادية إن القرار يأتي في إطار تنفيذ استراتيجية وزارة التجارة والصناعة الهادفة إلى زيادة القيمة المضافة للمنتجات

المقامة في المناطق الحرة داخل مصر وفي حدود الكميات التي توافق عليها الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة.

وقد نص القرار على استمرار رسم الصادر المفروض على كتل ومجروش التالك بواقع 1200 جنيه للطن، ومسحوق (بودرة) التالك بواقع 500 جنيه للطن، وبودرة التالك فاتقة التعممة (50 ميكرونًا فأقل) بقيمة 300 جنيه للطن، بالإضافة إلى خام الكوارتز بواقع 150 جنيهاً للطن، وكتل خام الفلspar بواقع

حابي

أصدرت نيفين جامع، وزيرة التجارة والصناعة قراراً باستمرار رسم الصادر المفروض على عدد من الخامات التعدينية، وذلك لمدة عام اعتباراً من يوم 9 فبراير 2022 على ألا يسري هذا الرسم على الرسائل المصدرة إلى المشروعات الإنتاجية

المؤشرات الأوروبية تتعافى من بعض خسائر يناير بدعم قفزة لسهم بنك UPS

رويتزر: اللجنة الفنية المشتركة لأوبك+ تخفض توقعاتها لفائض النفط في 2022

مصر تخطط لإصدار سندات ساموراي بقيمة 500 مليون دولار خلال العام المالي الحالي

فتح باب الحجز لوحدات سكنية جاهزة لمتوسطي الدخل ضمن مبادرات البنك المركزي بفائدة 3% و8%

إي فاينانس توافق على زيادة رأس المال بقيمة 35.5 مليون جنيه

أهم الأخبار اضغط على العناوين

